لجنة الإدارة والعدل بحثت منهجية عمل اللجنة خلال المرحلة القادمة

الخميس 16 حزيران 2022

عقدت لجنة الإدارة والعدل جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع بتاريخ 2022/6/16 برئاسة رئيس اللجنة النائب جورج عدوان وحضور مقررها النائب جورج عطاالله، والنواب السادة: أشرف بيضون، بلال عبدالله، عماد الحوت، جورج عقيص، حسن عزالدين، مروان حمادة، أسامة سعد، علي خريس، غادة أيوب، نديم الجميل، حسين الحاج حسن، هادي أبو الحسن، جميل السيد، علي عمار، ملحم خلف، حليمة القعقور، مارك ضو، سيزار أبو خليل، أمين شري، فراس أبو حمدان، ياسين ياسين، علي حسن خليل وغياث يزبك.

وذلك لبحث منهجية عمل اللجنة خلال المرحلة القادمة.

إثر الجلسة قال النائب جورج عدوان:
"جلسة لجنة الإدارة والعدل خصصت اليوم لوضع منهجية العمل في اللجنة للمرحلة المقبلة، وان نركز على أولويات معينة يتطلب الوضع والظرف أن نعالجها في أسرع وقت. تكلمنا عن دورين للجنة: الأول تشريعي والثاني رقابي. الرقابي نريد ان نفعله، وشدد النواب في هذا المجال على أن مجلس النواب الجديد يجب أن يمارس دوره الرقابي على الحكومات. دوره في الأعوام الماضية، بكل صدق وصراحة، لم يكن فاعلاً، ربما هذه الأمر مرده الى طريقة تركيب الحكومات والمجلس، إنما كل الأفرقاء من دون استثناء أكدوا الدور الرقابي للمجلس. طبعاً دور لجنة الإدارة والعدل وهي من اللجان الأساسية، ويجب أن يستعيد المجلس دوره وان تكمله لجنة الإدارة والعدل. وفي هذا السياق، سنطلب من دولة الرئيس بري ان يخصص جلسة كل شهر لمناقشة الحكومة، ويقدر النواب في جلسة النقاش هذه مع الحكومة أن يمارسوا رقابتهم بفاعلية. وسأطلب هذا الموضوع من دولة الرئيس بري.

الموضوع الثاني يتعلق بالقوانين التي تصدر ولا تنفذ. في المجلس الماضي كان هناك لجنة مخصصة لهذا الموضوع، الآن سنعود ونمشي بهذه اللجنة، هذا على مستوى الهيئة العامة وسيكون موضوع متابعة حثيثة

لأن المشكلة في عدم تنفيذ القوانين.

الموضوع الثالث: توقفنا طويلاً عند موضوع القضاء، فهناك أكثر من أمر: أولاً، علينا ان نتوقف عند الوضع غير الإنساني المزري لقصور العدل، والشروط التي يمارس فيها القضاة عملهم. والذي يطّلع على الحد الأدنى للموضوع يرى على الأقل أنها شروط لا إنسانية، ومعناه وطن من دون قضاء. ولا يمكننا أن نفعل شيئاً من دون قضاء فاعل ومستقل. ولا تستطيع ان تطلب من القاضي أن يمارس عمله بجدية وحرفية وأدنى مستلزمات الحياة غير متوافرة له. لذلك سنبذل جهداً كبيراً في هذا المجال مع وزير العدل والحكومة لتوفير هذه الأمور.

أضاف" :اليوم كل الناس يتشتكون من بعض القضاة. أعود وأكرر من بعض القضاة، وهذا لا يعني أنه لا يوجد قضاة ممتازون ويقومون بعملهم في أسوأ ظروف، وليس معنى ذلك أنه ليس هناك قضاة أكفاء وعندهم ضمير، ولكن هناك أيضاً 3 أنواع قضاة: هناك قضاة لا يعملون كما يجب وفقاً للقانون، وعلى التفتيش ومجلس القضاء أن يؤديا دورهما في هذا المجال.

ثانياً، هناك قضاة يعملون ويذهبون عكس القانون وينفذون عملهم لأسباب او سياسات شخصية لن أدخل فيها، وهذا يحتاج الى معالجة.

وهناك فئة من القضاة يهربون من المسوؤلية. يعني هذا القاضي يتهرب من إحقاق الحق. وهناك فئة أخرى من القضاة يقومون بواجباتهم على أكمل وجه، ويجب أن ندعمهم.

لكل هذه الأسباب سنوجه دعوة الى وزير العدل، ونأمل ان يكون معه رئيس مجلس القضاء. وفي رأينا، أن مجلس القضاء والتفتيش يجب أن يقوما بدورهما تجاه هذه المواضيع. وفي هذا السياق، ننتظر بفارغ الصبر ملاحظات وزير العدل على قانون إستقلال القضاء ليمضي به قدماً في أسرع وقت ليذهب الى الهيئة العامة."